كلمة السيد ادريس اليزمي

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

في افتتاح أشغال الجامعة الربيعية حول موضوع

" تهييء السجناء للإدماج : أي دور للفاعلين المنتخبين"

الدارالبيضاء – 21–22 مارس 2017

Boulevard Erriad
B.P 21527, N° 22, Hay Ryad, Rabat - Maroc
tel : +212(0) 5 37 54 00 00
fax : +212(0) 5 37 54 00 01
cndh@cndh.org.ma

شارع الرياض
ص.ب 21527، حي الرياض الرباط - المغرب
الهاتف : +212(0) 5 37 54 00 00
الفاكس : +212(0) 5 37 54 00 01
cndh@cndh.org.ma

www.cndh.ma

السيد المندوب العام للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛

السيدات والسادة الشخصيات كل واحد باسمه وصفته؛

السيدات والسادة النزلاء الأعزاء؛

أيها الحضور الكرام

يسعدني أن أشارككم، باسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، افتتاح أشغال الدورة الثانية للجامعة الربيعية بالسجن المحلي عين السبع 1 بالدار البيضاء، على مدى ثلاثة أيام، والتي اختارت لها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج عنوانا يحمل دلالات لها مضامينها وغاياتها، ألا وهو " تهييئ السجناء للإدماج : أي دور للفاعلين المنتخبين"، والتي ستشكل بكل تأكيد فضاء رياديا في وجهة نظري مفتوحا للنقاش وتبادل الآراء بين مختلف المشاركات والمشاركين.

فليس هناك، السيدات والسادة، فضاءات من هذا النوع تجمع بين نزلاء المؤسسات السجنية وبين خبراء ومؤسسات وكذلك فاعلين من المجتمع المدني.

إن المؤسسة السجنية ليس هدفها العقاب وتنفيذ العقوبات السالبة للحرية الصادرة عن مختلف السلطات القضائية المختصة فقط، بل غاياتها الفضلى والنهائية هي تحضير المعنيين لإعادة الإدماج في الحياة الاجتماعية، وفق منظومة قانونية وتنظيمية لها مرجعياتها الدولية التي ورد بعضها في المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء، التي اعتمدت ونشرت من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 ديسمبر 1990، وفي القواعد النموذجية التي أوصي باعتمادها مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في جنيف عام 1955 وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في 31 يوليوز 1957 و13 ماي 1977.

ودور هذه الآليات الدولية متنوع وطموح في إعادة الإدماج مثل التكوين المهني النافع الذي يضع في الاعتبار، منذ بداية تنفيذ الحكم، مستقبل السجين بعد إطلاق سراحه، ويشجعه ويساعده على أن يواصل أو يقوي العلاقات

مع الأشخاص أو الهيئات، خارج السجن، بما من شأنه خدمة مصالح أسرته وتيسير إعادة تأهيله الاجتماعي. كما حثت القواعد النموذجية الإدارات والهيئات الحكومية أو الخاصة، التي تساعد الخارجين من السجن على العودة إلى احتلال مكانتهم في المجتمع، أن تسعى بقدر الإمكان لجعلهم يحصلون على الوثائق الإدارية الضرورية، ولتأمين أسباب العيش لهم خلال الفترة التي تلي مباشرة إطلاق سراحهم. وهنا تطرح الأدوار التي يمكن أن تساهم بها كل الفعاليات بما فيها المجالس المنتخبة، محليا وجهوزيا، بالاختصاصات الواسعة والمتنوعة التي أصبحت تتوفر عليها، والفاعلون المنتخبون (بمشاركة المجتمع المحلي والمؤسسات الاجتماعية)، والتي يمكن أن تشتغل وأن تبدع بمقاربة تشاركية، بهدف الإسهام في إعادة إدماج السجناء وتهيئة الظروف التي تمكنهم السجناء من الاضطلاع بعمل مفيد مأجور ييسر إعادة انخراطهم في سوق العمل في كافة ربوع الوطن، ويتيح لهم أن يساهموا في التكفل بأسرهم وبأنفسهم. وهي مناسبة للدعوة إلى البحث عن الممارسات الفضلى والتجارب الرائدة (جهويا ودولية) في مجال إعادة إدماج السجناء ومواكبة التطور الذي عرفه الفكر الجنائي عبر العالم والذي من شأنه أن يساهم في تطوير وظيفة وغرض الجزاء الجنائي لينتقل إلى التأهيل من أجل إعادة الإدماج. ويُقصد به مجموعة من الإجراءات والممارسات التي تزيد من فرص الفرد للمشاركة القصوى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للوطن.

وأملي أن تتمكن المندوبية العامة للسجون بهذه المبادرة الريادية والنادرة على المستوى العالمي بمساهمة كافة المعنيين والشركاء، كل حسب موقعه واختصاصه، من الرفع من فعالية مختلف المقاربات الإدماجية المتاحة للنزلاء في مختلف المؤسسات السجنية، ومن ضمن ذلك، كمرحلة تمهيدية، جعل هذه "الجامعة" موعدا قارا ضمن برنامج واستراتيجية واضحة لإعادة الإدماج، تفسح المجال واسعا أمام نزلاء كل المؤسسات السجنية، للحوار وللنقاش مع فاعلين في كافة الحقول العلمية والمهنية. وفقنا الله والسلام عليكم ورحمة الله.